دور جمعيات رجال الأعمال فى التنمية
فى كوريا الجنوبية وماليزيا والدروس المستفادة لمصر

وفـــاء لطفـــى*

سعى هذا المقال إلى إلقاء الضوء على دور جمعيات رجال الأعمال فى التنمية فى كوريا الجنوبية وماليزيا. وذلك من خلال إبراز طبيعة العلاقة بين الدولة وجمعيات رجال الأعمال، وفهم مدى تأثير الثقافة الآسيوية، فى محاولة للوقوف على الدروس المستفادة من تجربة هاتين البلدتين بالنسبة لمصر.

مقدمة

عندما نتحدث عن دور جمعيات رجال الأعمال فى التنمية، يتبادر إلى الذهن فورًا الشريك الآخر والأساسى فى عملية صنع السياسات التنموية وهو الدولة. إذ يستند الدور الإنمائى للدولة إلى قيامها بإطلاق عملية تنموية متواصلة ترتبط بمشروعها النهضوى الذى تديره بصفة أساسية والذى يهدف إلى الوصول إلى معدلات نمو مرتفعة فى الناتج المحلى فى علاقته بالاقتصاد الدولى، حيث يرتبط هذا المشروع بإجراء تحولات مهمة فى النظام الاجتماعى وهو ما يعنى أن التحول لاقتصاد السوق لا يكون تحولاً من شأنه إفقار المواطنين أو يؤدى لإطلاق ما يدعى اليد الخفية فى تسيير شئون الاقتصاد الوطنى إنما يكون للدولة يد ظاهرة لمنع حدوث الخلل الاجتماعى بضمان توزيع الدخول وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإشاعة ثقافة مغايرة لثقافة السوق والاستهلاك تستند إلى

* مدرس العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة ٦ أكتوبر.

المجلة الاجتماعية القومية، المجلد السادس والخمسون، العدد الثالث سبتمبر ٢٠١٩.

إذكاء الروح الجماعية والمحافظة على المال العام والشعور بالمسئولية تجاه المجتمع والوطن. وهى الناحية التى تتعاون فيها جمعيات رجال الأعمال مع الدولة مع سيطرة الأخيرة على زمام الأمور بتحديد المسارات والاتجاهات التى يعمل وفقًا لها قطاع الأعمال. هذا مع السعى للاستفادة من النماذج التنموية الأخرى دون محاولة للتقليد أو المحاكاة – لأن كل نموذج من هذه النماذج التنموية هو ابن بيئته– فى ظل قناعة أساسية أن ما يصلح وينجح فى مجتمع لا يصلح ولا ينجح فى مجتمع آخر بنفس الأسلوب بالضرورة.

الهدف من الدراسة وتساؤلاتها الرئيسية

تسعى الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور جمعيات رجال الأعمال فى التنمية فى كوريا الجنوبية وماليزيا واستكشاف الكيفية التى يتسنى بها قيام جمعيات رجال الأعمال بدور تنموى فى مصر، وبناء على ذلك يتم طرح التساؤلات التالية:

١- ما هية جمعيات رجال الأعمال؟ وما طبيعة العلاقة بين الدولة وجمعيات رجال الأعمال؟

٢- وما أنماط العلاقة بين الدولة وجمعيات رجال الأعمال؟ وإلى أى مدى كانت هاتان التجربتان نتيجةً للثقافة الأسيوية بشكل عام والدولة وجمعيات رجال الأعمال بشكل خاص؟

٣- ما أبعاد الدور الذى تلعبه جمعيات رجال الأعمال فى كوريا الجنوبية وماليزيا؟ وما هى الكيفية التى تتحقق بها الاستفادة لمصر؟

فى الإجابة على هذه التساؤلات المثارة، سيتم استخدام، **اقتراب الاقتصاد السياسى** [١] لرصد وتحليل الدور التنموى لجمعيات رجال الأعمال فى كوريا الجنوبية، وقد أردف هذا التحليل بمقارنة مع ماليزيا. ومن أهم النقاط التى تطرحها هذه الدراسة هى الكيفية التى أمكن بها لجمعيات رجال الأعمال أن

يكون لهم دور فى التنمية، وتتمثل أهم مقولات اقتراب الاقتصاد السياسى فى[٢] وجود حالة التشابك بين السياسة والاقتصاد، فقد يركز هذا الاقتراب على العلاقة بين الحكومة والاقتصاد، وذلك من خلال دراسة دور الحكومة بما تقدمه من قرارات وسياسات وخطط يكون لها انعكاسات مباشرة على الحياة الاقتصادية، يهتم الاقتصاد بدراسة الخلاف حول الموارد النادرة، بينما تهتم السياسة بشكل عام بالقرارات المرتبطة بتخصيص تلك الموارد بما فى ذلك الصحة والبنية التحتية... إلخ، وفى هذا الإطار تستطيع الحكومة أن تؤثر على كمية الموارد المتاحة لدى الشرائح المختلفة فى المجتمع، هناك علاقة تبادلية وثيقة بين السياسة والاقتصاد فى عدد من الموضوعات الهامة منها: السياسة الضريبية والرفاهية الاجتماعية وغيرها من الموضوعات ذات الطبيعة الاقتصادية التى يقع على عاتق الحكومة مهمة حمايتها وتنظيمها وتوجيه العملية الاقتصادية فى إطارها.

وفى ضوء ذلك، تنقسم الدراسة إلى ثلاث أقسام:

أولهما: جمعيات رجال الأعمال: نحو وضع إطار مفاهيمى ضابط للدراسة.

وثانيهما: دور جمعيات رجال الأعمال فى كوريا الجنوبية وماليزيا فى التنمية.

وثالثهما: الدروس المستفادة لمصر.

القسم الأول: جمعيات رجال الأعمال: نحو وضع إطار مفاهيمى ضابط للدراسة

أولا: مفهوم جمعيات رجال الأعمال

بمراجعة عديد من الأدبيات التى عُنيت بتعريف جمعيات رجال الأعمال يمكن استخلاص عدد من العناصر التالية:

١- لا يوجد تعريف علمى محدد لجمعيات رجال الأعمال، حيث تختلف أسس ومعايير التعريف مثل الثروة وإدارة الأعمال والسعى إلى الربح، إلى جانب المسئولية الوطنية والأخلاقية.

٢- تندرج جمعيات رجال الأعمال تحت إطار منظمات المجتمع المدنى والتى تعرف على أنها "المنظمات سواءً رسمية أو غير رسمية ليست جزءًا من جهاز الحكومة تكون المشاركة فيها مسألة حرية اختيار"، يشمل هذا التعريف منظمات خدمة الأعضاء ومنظمات الخدمة العامة، ويدخل فى هذا التعريف مقدمو الخدمات الصحية من القطاع الخاص، وجمعيات رجال الأعمال، ووكالات الخدمة الاجتماعية ومجموعات مكافحة الفقر، ووكالات التنمية، والجمعيات المهنية، ومنظمات المجتمع المحلى، والاتحادات، والهيئات الدينية، والمنظمات الترفيهية والمؤسسات الثقافية.[٣]

٣- مفهوم رجال الأعمال "Businessmen"، يعنى الأفراد الذين يمارسون أى نشاط مشروع. ومن ثم يعنى هذا المفهوم جماعة أو جماعات من الناس الذين يجمعهم العمل فى مجال الأعمال، سواءً كمنتجين أو وسطاء أو وكلاء أو مالكين أو مشتغلين فى إدارة الشركات[٤].

٤- رجل الأعمال هو الذى يؤثر ويتأثر بالتنمية الاقتصادية،[٥] كما يعرف على أنه صاحب مشروع أو أكثر نجح فى توسيع تشكيلة السلع والخدمات أو الأعمال فى أكثر من نشاط، حيث ينتقل فى إدارة مشروعاته من أسلوب الإدارة الفردية والشركات العائلية إلى نمط الشركات المؤسسية وأسلوب المجموعات وهو المصطلح الأقرب لصاحب المشروع، وهو الشخص الذى يخطط ويزيد رأس المال والعمالة المطلوبة وغيرها من الموارد ويتحلى بالقدرة والقوة الدافعة لعرض أفكاره على السوق[٦].

٥- يعتبر رجال الأعمال أحد الفئات المؤثرة والمهمة فى أى مجتمع. فسياسيًا، تصنف جمعيات رجال الأعمال باعتبارها إحدى جماعات

الضغط أو المصلحة التى تسعى للضغط على صانعى القرار، لاتخاذ قرارات تتسق مع مصالحهم أو لمنع صدور القرارات ذات الآثار السلبية على أنشطتهم. واقتصاديًا، يتحمل القطاع الخاص المسئولية الرئيسية فى توليد الجانب الأكبر من الناتج المحلى والتشغيل وإنتاج السلع وتوفير الخدمات للمواطنين(٧).

٦- أصبح الدور الاجتماعى لرأس المال عاملاً رئيسيًا فى مساعدة الحكومة على رعاية الفئات محدودة الدخل فى إطار من المسئولية الاجتماعية لرجال الأعمال فى الحفاظ على التماسك الاجتماعى الضرورى للحفاظ على الاستقرار اللازم لأى تنمية اقتصادية. وبالتالى فإن إغفال دور رجال الأعمال يعنى تجاهل لدور قطاع رئيسى فى المجتمع(٨).

ثانيا: طبيعة العلاقة بين الدولة وجمعيات رجال الأعمال

تزايد الجدل مؤخرًا حول طبيعة الدور الذى تلعبه جمعيات رجال الأعمال فى التنمية، فالعديد من منظمات المجتمع المدنى واتحادات العمال والحكومات وغيرها تتطلع إلى قيام رجال الأعمال بتقديم ليس فقط السلع والخدمات وفرص العمل، ولكن أيضًا القيام بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. فالأصل فى العلاقة بين الدولة وجمعيات رجال الأعمال إنها علاقة تكامل واعتماد متبادل وتوزيع للأدوار، وليست علاقة تناقض أو خصومة، فالتداخل والارتباط بين الدولة وجمعيات رجال الأعمال ظاهرة إيجابية طالما توفر للدولة مصدر يعتد به من المعلومات والموارد المادية والمعنوية، وإمدادها بآلية مؤسسية مساعدة تكفل تنفيذ البرامج والخطط التى تشتمل عليها سياساتها التنموية بمستوى مرتفع من الكفاءة والفاعلية بفضل ما يتيحه لها من إمكانية انتهاج الأساليب اللامركزية فى التطبيق(٩).

وفى هذا الإطار، انشغل الكثير من المحللين بطبيعة العلاقة بين الدولة وجمعيات رجال الأعمال وإبراز أوجه التباين والتنوع فى الأدوار التى يمكن أن تلعبها الدولة إزاء القطاع الخاص فى سياق عملية التحول الاقتصادى، والتى تتراوح بين دور: ولى الأمر (الراعى) Custodian الذى يتولى مهمة التنظيم وفرض القواعد والضوابط الحاكمة لهذه العملية، ودور الدافع أو الحافز Demi-urge الذى يضطلع بمهمة الإنتاج بنفسه، ودور القابلة Midwife الذى يقوم بمهمة إنشاء وتأسيس الشركات والمشروعات الصناعية.(١٠)

وعند الحديث عن دور جمعيات رجال الأعمال فى صنع السياسة، يتبادر إلى الذهن الشريك الآخر والأساسى فى عملية صنع السياسة وهو الدولة. فعملية صنع السياسات من المهام الأساسية لأى دولة. بيد أن هذه العملية لا تنطلق من فراغ. فهى عملية ذات طابع ديناميكى ونتاج تفاعل أطراف عديدة حكومية وغير حكومية، داخلية وخارجية، وما يتضمنه ذلك من مشاورات واتصالات وضغوطات، وهذا الأمر مسلم به فى أدبيات السياسة المقارنة منذ عقود عديدة، فهناك إقرار أن للجماعات المنظمة فى المجتمع دورًا أساسيًا فى عملية صنع السياسة.(١١)

كما أن المجتمع يعتمد على الدولة فى القيام بوظائفه الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية من خلال ما تضعه من تنظيمات. فالدولة وجمعيات رجال الأعمال متلازمان، وعلى الصعيد المقابل فإن منظمات رجال الأعمال تصبح أكثر فعالية فى المشاركة فى عملية صنع السياسة، إذا كانت الدولة تتمتع بسلطات متماسكة قادرة على وضع السياسات وتنفيذها.(١٢)

ثالثا: اعتبارات طبيعة العلاقة بين الدولة وجمعيات رجال الأعمال

١- أن التشاور بين الدولة وجمعيات رجال الأعمال حول السياسات الأجدر بالاتباع، فضلا عن التعاون بينهما فى تنفيذها، إنما يتوقف على مدى

نجاح تلك الجمعيات ذاتها فى تحقيق التضامن الداخلى من خلال التنسيق فيما بينها، لنجاحها فى التنسيق مع الدولة.

٢- إذا ما استطاعت جمعيات رجال الأعمال التغلب على تحدياتها الداخلية الناجمة عن انقسامها بين شرائح وفئات مختلفة، وتوزيع أنشطتها فى قطاعات متنوعة، أمكنها التوصل إلى صياغة أجندة من الأهداف والأولويات المحددة التى تعكس رؤية موحدة، تؤهلها لأن تلعب دور الشريك مع الدولة فى عملية التنمية.

رابعاً: أنماط العلاقة بين الدولة وجمعيات رجال الأعمال

هناك تمييز واضح بين جمعيات رجال الأعمال التى تهدف إلى ممارسات السوق المفتوحة ونظريتها التى تهدف إلى إعادة التوزيع. فمما لا شك فيه أن جمعيات رجال الأعمال لا تمارس جميعها جهود حشد التأييد لعمليات الإصلاح بالسوق المفتوح، إذ أن البعض منها يعد بمثابة أدوات تستخدم من قبل مجموعات من أصحاب الأعمال للاستحواذ على بعض المزايا من الدولة، وواقع الأمر أن هذه النوعية من جمعيات رجال الأعمال تمثل عنصر إعاقة، لا تيسير لعمليات الإصلاح الاقتصادى. وفيما يتصل بالأنواع الأخرى من جمعيات رجال الأعمال ومنها – بصفة خاصة– القائمة على أساس العضوية الإلزامية فإنها لا تمتلك الدوافع القوية اللازمة للتصدى للمشكلات المرتبطة بجوانب القصور المؤسسية، حيث تعد بمثابة تنظيمات خدمية ذات طابع شبه حكومى.(١٣)

ومن منظور آخر، عادة ما تكون جمعيات رجال الأعمال القائمة على أساس العضوية التطوعية أفضل كثيرًا فى مجال حشد التأييد للإصلاحات المؤسسية، نظرًا لما تتمتع به من حرية تتمثل فى عدم الاعتماد على التمويل الحكومى، بالإضافة إلى ما تمتلكه من دوافع أقوى للتعبير عن مصالح

أعضائها، ولذلك تلعب هذه النوعية من الجمعيات دور "صوت أنشطة الأعمال"، الذى يتولى طرح القضايا التى تجابهها الشركات فى ممارساتها اليومية، واقتراح الحلول الممكنة وتقديمها للقائمين على صياغة السياسات.

ويجدر بالذكر، أن جمعيات رجال الأعمال القائمة على العضوية الطوعية تعمل على تطبيق آلية لصنع السياسات الداخلية التى يتم بمقتضاها توصيف القضايا موضع الاهتمام، ومناقشة كيفية التصدى لها، والعمل على تكوين موقف موحد بشأنها من قبل الأعضاء.

ويمكن النظر إلى هذه العملية باعتبارها شكلاً من أشكال الديمقراطية الداخلية. وينتهى الأمر فى مسار هذه الآلية إلى مجلس الإدارة، الذى يعد ممثلاً للأعضاء ومعبرًا عن مصالحهم.

وكثيرًا ما يحدث فى حالة عدم إمكان توحيد مواقف الأعضاء – وعلى وجه الخصوص– فى الجمعيات الأكثر اتساعًا – مثل الغرفة التجارية بالولايات المتحدة، أو اتحاد الصناعات بألمانيا– أن تحجم مثل هذه الجمعيات عن التصدى لمسألة معينة، مفضلة تركها للجمعيات العاملة على مستوى قطاع النشاط الاقتصادى.(١٤)

من العرض السابق ينصب الحديث عن نمطين من جمعيات رجال الأعمال وهى كالآتى:

١- جمعيات رجال الأعمال التى تهدف إلى تنشيط ممارسات السوق المفتوح.

٢- جمعيات رجال الأعمال التى تسعى إلى إعادة التوزيع.

ويتمثل الاختلاف الرئيس بين النوعين فى أن الفئة الثانية تسعى إلى حماية أعضائها من تأثير المنافسة عن طريق بعض السياسات بينها، على سبيل المثال وضع قيود على التجارة، الأمر الذى يترتب عليه تقييد ممارسات

السوق المفتوح والتى تسعى إلى إدخال تحسينات على أداء الأسواق عن طريق تعزيز الإجراءات والتدابير التى من شأنها تحسين عمليات إنقاذ العقود أو خفض تكاليف المعاملات فيما يتعلق بإجراءات تسجيل أنشطة الأعمال. بيد أنه لا يتسنى التحديد المسبق والجازم للمسلك الذى ستتخذه أى من جمعيات رجال الأعمال، لكن من شأن هياكل الحوكمة المطبقة فى جمعيات رجال الأعمال، جنبًا إلى جنب مع مصالح الشركات الأعضاء بها، تشكيل أنماط المهام التى تضطلع بها قيادات تلك الجمعيات، بمعنى هل تنحو صوب السعى إلى تعزيز أنشطة ريعية، أم إلى إتاحة الخدمات لأعضائها بأساليب تتوافق وقواعد المنافسة العادلة بالأسواق، أم تدفع فى اتجاه إرساء قواعد جديدة لممارسات السوق؟

خامساً: الثقافة السياسية الآسيوية.[١٥] (**الثقافة الكونفوشيوسية**)

أكدت الكثير من الكتابات على دور الثقافة الكونفوشيوسية فى تطوير التجارب التنموية الآسيوية، حيث تعتبر الكونفوشيوسية العمود الفقرى للفكر الآسيوى، فهى فلسفـــة لحكم الدولـــة والمجتمـــع، وتؤكد الكونفوشيوسية على التطابـق المجتمعى والاتفاق فى الرأى فيما بين أعضاء المجتمع دون اعتبار للآراء المخالفة حتى يتحقق التماسك فى مواجهة النزعات الفردية وقد ارتبط بذلك تأكيد الكونفوشيوسية على أولوية الجماعة فى مواجهة الفرد.[١٦]

كما يعتبر المكون الكونفوشيوسى مكونًا أساسيًا فى الثقافة السياسية الكورية والماليزية فهى فلسفة سياسية نخبوية تنطوى على هيكل من المبادئ الأخلاقية لماهية الدولة وما الصورة المثلى لها، فضلا عن تلقين الحاكم الأمير لفنون إدارة النظام وتسيير أمور المحكومين، وهكذا قدمت الكونفوشيوسية نظرية سياسية تتضمن النصيحة السياسية للحاكم من جانب، ومن جانب آخر فى عقيدة محافظة تسعى إلى إبقاء الوضع كما هو عليه دونما تغيير من أجل

تحقيق الاستقرار السياسى والتناسق المجتمعى باعتبارها قيمًا أساسية لا بد من المحافظة عليها.[١٧]

وعلى الرغم من أن الكونفوشيوسية مثلت الإطار الثقافى الأساسى لمجتمعات شرق آسيا، إلا أنها لا تمثل دينا بالمعنى المتعارف عليه، وإنما هى نظام أخلاقى ورؤية للعالم[١٨] وقد أكدت على مبادئ عامة مثل: التزام الحكام بإطار أخلاقى، الالتزام الأسرى، سعى كل إنسان لاكتشاف دوره والعمل من خلال هذا الدور، إمكانية تحقيق الفردوس الأرضى، الطاعة من قبل الشعب، الولاء والانتماء للجماعة، شيوع قيم النظام والإتباع، احترام الوالدين والأكبر سناً، تجنب الصراع والتأكيد على ثقافة الاتفاق، التأكيد على التعليم وأهميته والتفكير الميتافيزيقى.[١٩]

سادسا: دور المرأة فى التنمية

تتمتع المرأة فى كوريا الجنوبية وماليزيا بحضور قوى فى شتى مجالات الحياة، السياسية منها والاجتماعية والأعمال وغيرها، ويحفظ لها دستور البلاد حقوقها كاملة أمام الرجل دون انتقاص.

وتعتبر القوانين المتعلقة بالكورية والماليزية العاملة رائدة على مستوى العالم، فقد سُنت للمساواة بين الرجل والمرأة فى مجال العمل.

كما حرصت الحكومة على دمج المرأة وإتاحة المجال أمامها فى وضع خطط التنمية المستدامة لبناء دولة حديثة، وبناء شبكة قوية من الجمعيات التى تساعد فى تنمية البلاد، وتحفيز وإرشاد سيدات الأعمال فى الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية وانخراطهم فى تنمية البلاد.

القسم الثانى: جمعيات رجال الأعمال فى كوريا الجنوبية وماليزيا ودورها فى التنمية

يُعزى سر الإنجـــاز التنمـــوى فى جنـوب شـــرق آسيا وارتفـــاع مستوى الأداء الاقتصادى فى هذه البلدان إلى وجود شبكة عريضة ومعقدة من الروابط المتداخلة للائتـــلاف والتحالف بين القطاع العام، وجهـــاز الدولـــــة، والقطاع الخاص، ومنظمات أو جمعيات رجال الأعمال. وفى السطور التالية سوف نعرض بالتفصيل لدور جمعيات رجال الأعمال فى التنمية فى كوريا الجنوبية وماليزيا. (٢٠)

أولا: دور جمعيات رجال الأعمال الكورية فى التنمية

تعتبر جمعيات رجال الأعمال فى كوريا الجنوبية ذات تأثير مهم، حيث بدأت هذه الجمعيات تكتسب أهميتها وتأثيرها فى تركيز كوريا الجنوبية على بناء قوتها الاقتصادية، وقد استمرت هذه الأهمية فى الازدياد بتعاون رجال الأعمال مع الحكومة من أجل تحقيق المصالح الاقتصادية للدولة الكورية، وبدأت الجهتان تنسقان معا العمل المشترك فيما بينهما حيث أخذت العلاقة بينهما شكل الموالاة والتعاون.(٢١)

ففى خلال الفترة الاستعمارية اليابانية كان القليل جدًا من الكوريين هم الذين امتلكوا أو أداروا شركات كبيرة، وبعد انتهاء الاستعمار اليابانى عام ١٩٤٥، وانتهاء الحرب الكورية عام ١٩٥٣، أصبحت المساعدات المالية الخارجية أكثر المصادر أهمية لإعادة بناء وتأهيل الاقتصاد الكورى الجنوبى.

وقد ترك اليابانيون بعض المنشآت الصناعية فى كوريا بعد انسحابهم منها، وقامت الحكومة ببيع أصول بعض هذه الشركات إلى رجال الأعمال الكوريين، وكان البعض منها عبارة عن شركات تجميعية، والتى نما وتطور

عددُ منها وأصبحت تعرف فى سنوات التسعينيات (s١٩٩٠) بالتكتلات الصناعية Chaebol.[٢٢]

وفى هذا السياق، كان لهذه الشركات، بالإضافة إلى بعض الشركات الأخرى التى شكلت فى أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات ارتباطات وثيقة بنظام سنجمان رى Syngman Rhee – أول رئيس لجمهورية كوريا الجنوبية– كما تساهـل الرئيس Rhee مع بعض رجـال الأعمـــال والشركات بالعقــود الحكومية، ثم جاء الجنرال بارك Park، والذى يعود له الفضل فى نجاح برامج التنمية الصناعية فى كوريا.[٢٣] إذ شجعت سياسات الرئيس بارك رواد الأعمال فى القطاع الخاص من خلال إعطائهم حوافز قوية للتصدير، منها:

١- المعاملة التفضيلية فى الحصول على القروض المصرفية المنخفضة الفائدة.
٢- وامتيازات فى الاستيراد.
٣- والسماح بالاقتراض من المصادر الأجنبية.
٤- وإعفاءات ضريبية.
٥- وإعانات مالية.

ونتج عن ذلك تطور بعض منشآت الأعمال وأصبحت تعرف فيما بعد بالتشبول Jaebal OR Chaebol. وأصبح مجلس التخطيط الاقتصادى المركز العصبى لخطط الرئيس بارك، لتشجيع وتعزيز التنمية الاقتصادية فى البلاد.

التشبول هى عبارة عن مجموعة من الشركات التى تملكها وتديرها عائلة تسيطر على منتج معين أو صناعات معينة؛ بحيث تحتكر تلك الصناعة وتقوم بمساعدة الحكومة على توفير فرص العمل والقيام ببعض الوظائف الاجتماعية والخدمية مقابل المساعدة الحكومية التى تتلقاها، وكانت التشبول تعتمد اعتمادًا

تامًا على البنوك فى توفير رؤوس الأموال، حيث إن البنوك تمد التشبول برؤوس الأموال عند معدلات فائدة منخفضة.

تعد التشبول هى الشريك الذى اعتمدت عليه الدولة فى كوريا الجنوبية كوسيلة فعالة فى تحقيق أهدافها المحددة.[٢٤] حيث وصل عدد هذه الشركات فى عام ١٩٨٧ إلى ٣٢ شركة وتزايدت فى عام ١٩٨٩م ووصلت إلى أكثر من ٤٣ شركة فى عام ٢٠١٧م.[٢٥]

وتجدر الإشارة، أن التشبول هى ملكية خاصة لعدد محدود من الأفراد، تتركز فيهم سلطة اقتصادية فعالة لدرجة أنه فى عام ١٩٩٠، أمكن لثلاثين من هذه المؤسسات الضخمة، التحكم فى ثلاثة أرباع الناتج الاقتصادى القومى.[٢٦]

وقد تميز القطاع الصناعى فى كوريا الجنوبية بسيطرة التكتلات الصناعية والتى تم تأسيسها بعد الحرب الكورية، حيث ساهم أكبر ١٦ تكتل تصنيعى بما يزيد عن ١٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى وبنحو ٤١٪ من إجمالى الناتج الصناعى الكورى وبنحو ٥٠٪ من الصادرات.[٢٧].

وقد لجأت التشبول إلى تبنى استراتيجيات تقوم على دمج العمليات الإنتاجية والأنشطة التسويقية التمويلية الضرورية فى إطار المجمع الصناعى العملاق نفسه، كما حرصت على تحقيق درجة عالية من التكامل الرأسى وخصوصا من العمليات والصناعات عند المنبع والعمليات والصناعات عند المصب مما يجعلها مؤسسات متعددة الأذرع، وكمثال على ذلك فإن الأنشطة الخاصة بصناعة الغزل والنسيج داخل كل تشيبول تمتد من صناعة الألياف التركيبية إلى صناعة ماكينات النسيج إلى صناعة الملابس الجاهزة.[٢٨]

وتجدر الإشارة، أن العديد من الاقتصاديين يصف أنشطة وسلوك التشبول بأنها أقرب ما تكون إلى نظام احتكار القلة بما فى ذلك احتكار المعلومات وقنوات التمويل.[٢٩]

وقد استمرت هذه التكتلات تحتل مكان الصدارة فى قطاع الصناعة الكورى حتى الآن بعد الإصلاحات التشريعية التى نفذتها الحكومة لتحسين مناخ الاستثمار.[٣٠]

على ضوء ذلك، قامت التكتلات الاقتصادية فى كوريا الجنوبية التشبول بخدمة الأهداف القومية للدولة حيث قدمت خدمات اجتماعية من أهمها:

١- توفير فرص العمل.

٢- وتوفير الضمان الاجتماعى للعمال (الإسكان والرعاية الصحية وتكاليف تعليم أبناء المتقاعدين).

كما ساعدت هذه التكتلات فى إيجاد مجموعة من رجال الأعمال والمستثمرين المحليين التى قامت على أيديهم النهضة الصناعية الكورية. حيث استخدم الرئيس بارك Park هذه التكتلات كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادى وتشجيع الصادرات.

وقد شكلت هذه الشركات الخاصة الذراع التنفيذى للدولة، حيث كانت الدولة تحدد الاختيارات الاستراتيجية والخطط التنموية، وتتولى الشركات الخاصة التنفيذ، وقد استفادت هذه الشركات من المساعدات الحكومية لتتحول من الصناعات التى تعتمد على يد عاملة كثيفة إلى الصناعات الثقيلة ثم إلى الإلكترونيات والصناعات المتطورة التى تحتاج لرأسمال كثيف. [٣١]

١- سياسة الدّولة الكورية فى التّعاطى مع رأس المال الأجنبى

اضطلعت الدولة الكورية بدور حاسم تجاه تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، حيث أصدرت – آنذاك- فى عام ١٩٦٠ القانون المتعلق بتحفيز الاستثمارات الأجنبية، وفى عام ١٩٧٣ ضبطت قواعد جديدة للاستثمار، فتراجعت عن سياستها المرنة تجاه المستثمرين الأجانب، وأدخلت المزيد من القواعد الصّارمة.

ولعلّ أهم ما تضمنته هذه القواعد الجديدة، اعتبار مشروعات الاستثمار الأجنبى غير مرحّب بها، إذا كانت تنافس الشركات المحلية فى الأسواق العالمية فى النوع نفسه من المنتجات، هدفها تحقيق أقصى أرباح من استغلال الأرض فى المضاربة العقارية.

وبالإضافة إلى ذلك فقد قامت الحكومة–أيضا–، فى محاولتها للحد من دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بوضع حدّ أقصى للمشاركة الأجنبية بنسبة ٢٠٪ من جملة رأس المال المستثمر، وذلك باستثناء بعض الحالات منها: المشروعات التى تنتج للتصدير فقط، والمشروعات ذات الكثافة التكنولوجية العالية.

كما اقتضت السياسات الحكومية المشاركة المحلية بنسب تفوق ٥٠٪ فى المشروعات كثيفة العمالة، وذات التشغيل المحدود للخامات والسّلع الأولية، الموجهة للأسواق المحلية.

وجديـــر بالذكر أن هذا التقييـــد فى حجم تدفقـــات الاستثمـار الأجنبى المباشر نابع من رغبة الحكومة فى تدعيم دور رأس المال الوطنى فى ملكية وحدات قطاع الأعمال الخاص.

وعندما أصبح صناع القرار على ثقة من أداء الاقتصاد الكورى، قامت الحكومة بتعديل قانون تحفيز رؤوس الأموال الأجنبية عام ١٩٨٤، وقد تضمن هذا التعديل التقليل من عدد المشروعات غير المقبولة.

وتجدر الإشارة أن المصدر الرئيس لتمويل المشاريع لم يكن هو تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر، بل لعبت تلك التدفقات دورا محدودا نسبيا فى مسيرة التنمية الكورية، أمام الدور المركزى الذى لعبته المجمعات الكبرى العملاقة.

شكل رقم ١

المؤسسات الكورية العشرة الأولى ضمن الـ٢٠٠٠ مؤسسة الأولى فى العالم

حسب تصنيف" فوربس٢٠١٦" (٣٢)

المؤسّسة	النّشاط الرّئيسي	رقم المعاملات	الأرباح	الأصول الماليّة	عدد الشّغالين
		بالمليار دولار أمريكى			
Samsung Electronics	الكترونيك	3،177	5،16	206	235 999
Hyundai Motor	سيّارات	3،81	7،5	141	68 383
Korea Electric Power	كهرباء	1،52	7،11	5،149	20 603
LG Electronics	الكترونيك	9،49	110،0	31	37 902
Posco	فولاذ	48	159،0	6،68	132 300
KIA Motors	سيّارات	8،43	3،2	2،39	44 542
SK Innovation	طاقة	7،42	720،0	7،26	1 839
Hyundai Heavy Industries	صناعات ثقيلة	8،40	2،−1	4،42	22 015
HanwhaCorp	تجارة	6،36	252،−0	2،124	750

٢- أبرز جمعيات رجال الأعمال فى كوريا الجنوبية

اتحاد الصناعات الكورى Federation of Korean Industries (FKI) تأسس فى عام١٩٦١م، وهو عبـارة عن جمعية متعددة الوظائف للصناعات المحلية، وتوجد فى شكل هيئة مدمجة. والاسم الرسمى للمنظمة هو اتحاد الصناعات الكورية، يتكون من التكتلات الكبرى فى كوريا والأعضاء المرتبطين بها، وتتمثل الأهداف الرئيسية للمنظمة فى: المساعدة على تعزيز السياسات الاقتصادية السليمة، وتدويل الاقتصاد من أجل زيادة تعزيز النظام الاقتصادى للسوق الحرة وتنمية الأمة، ولتحقيق هذه الأهداف، يجرى تناول وتحليل مختلف القضايا الاقتصادية المحلية، وإجراء بحوث مستفيضة من أجل إيجاد حلول فعالة.

وتسعى إلى جانب الحكومة نحو معالجة القضايا والسياسات الاقتصادية الرئيسية، وتساعد على تعزيز التعاون مع المنظمات الاقتصادية الدولية

والأجنبية الرئيسية، ونشر مبادئ السوق الحرة، وتساعد الشركات على تعزيز العلاقات المجتمعية للشركات.[٣٣]

اتحاد النقابات الكورية (The Federation of Korean Trade Unions (FKTU

تأسس اتحاد نقابات العمال الكورى فى عام ١٩٦٠، بعد حل الاتحاد العام لنقابات العمال الكورية والشركات التابعة لها، وتم وضع الاتحاد تحت إشراف سلطات الدولة، وكان الاتحاد هو مركز النقابات القانونية الوحيد فى كوريا الجنوبية إلى أن تم الاعتراف بالاتحاد الكورى للنقابات العمالية فى تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٩٩، وينتمى الاتحاد إلى الاتحاد الدولى لنقابات العمال.[٣٤]

اتحاد التجارة الكورى Korea International Trade Association (KITA)

هو منظمة تجارية غير هادفة للربح تأسست فى عام ١٩٤٦ تكونت من ١٠٥ من التجار كأعضاء مؤسسين لها، وهى واحدة من أكبر المنظمات الاقتصادية فى كوريا، وتهدف إلى: دعم التسويق والاستثمار فى الخارج، وتعزيز التعاون الدولى، وتوفير المعلومات والأبحاث التجارية، وتدريب المتخصصين فى التجارة الدولية، والاستشارات المتعلقة بالتجارة (بما فى ذلك التحكيم فى المنازعات التجارية وتوصيات السياسة العامة للحكومة).[٣٥]

مجلس الكنائس الوطنى الكورى National Council of Churches in Korea (NCCK)

بدأ المجلس الوطنى المسيحى فى ٢٤ سبتمبر ١٩٢٤، تحت اسم المجلس المشترك المسيحى ويستمر نشاطه حتى الوقت الحاضر. وهو عضو فى مجلس الكنائس العالمى والمؤتمر المسيحى لآسيا.

وهو يمثل حركة التضامن والوحدة بين الكنائس، ويعمل على بناء دليل مشترك لخلق شعور من المسؤولية الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية داخل المجتمع، ويحتفظ الاتحاد بعلاقة وثيقة مع مجلس الكنائس العالمى، والمؤتمر المسيحى لآسيا، وجميع مجالس الكنائس الدولية الأخرى التى تعبر

عن الترابـط بينهما وتمكنهـم من تنفيـذ خدمتهـم المجتمعيـة على الصعيد العالمى.[٣٦]

الاتحاد الوطنى لنقابات العمال National Council of Labor Unions

فى تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩٥٩، شكل قادة العمل التقدمى هذا المجلس تحت اسم (Changuk nohyop) بهدف تعزيز حركة عمل أكثر كفاءة ومعتدلة فى كوريا الجنوبية وفى تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٠ اندمج مع الاتحاد العام لكوريا والنقابات العمالية.[٣٧]

الاتحاد الوطنى لاتحادات الفلاحين

National Federation of Farmers Associations

أنشئ الاتحاد الوطنى للتعاونيات الزراعية فى عام ١٩٦١ لتعزيز المركز الاجتماعى والاقتصادى لأعضائه وتشجيع التنمية المتوازنة للاقتصاد الوطنى. ويهتم بعدة مجالات منها: التسويق والإمداد، والخدمات المصرفية والتأمين، وخدمات الإرشاد.

ثانياً: دور جمعيات رجال الأعمال الماليزية فى التنمية

لكل من الدولـة وجمعيـات رجـال الأعمـال فى المجتمع الماليزى دور فى ضمان سير التنمية دون عوائـق، وبينما نجد أن لكل منهما اهتماماته واعتباراته إلا أنهما يشتركان فى المصلحة العامة وتوفير المناخ المناسب للتجارة، ويعد الحوار منتـدى رائــدا للتفاعلات بين الدولـة وجمعيـات رجـال الأعمال فى مجـال التنميـة ويتم تنظيمه سنويًا بواسطـة وزارة التجـارة والصناعة الدولية والذى تشارك فيه النقابـات الصناعية والوكالات والإدارات الحكومية ذات الصلة. [٣٨]

الاستثمار الخارجى المباشر Foreign Direct Investment (FDI)

يعتبر الاستثمار الخارجى المباشر الـ (FDI) المساهم الأكبر فى النمو الاقتصادى الماليزى، حيث اكتسبت ماليزيا خبرة كبيرة فى التعامل مع الاستثمار الأجنبى المباشر.

ويشار إلى أن ماليزيا كمستعمرة بريطانية، كانت هى المستضيفة لرجال الأعمال والمستثمرين الأجانب، حيث قاموا بتطوير قطاعات المطاط الواسعة، وقاموا ببناء مناجم للقصدير، كما قامت شركاتهم باستيراد احتياجات ماليزيا وتصدير منتجاتها.(٣٩)

فى الوقت الذى احتكر فيه الصينيون تجارة توزيع المنتجات، والإتيان بالهنود للعمل فى قطاعات المطاط، كان الملايو يعيشون بالأغلب فى المناطق الريفية على زراعة الأرز والصيد،(٤٠) وقليل منهم تدرب على أعمال الإدارة البسيطة وكانوا يعملون فى القطاع الحكومى، وسياسة فرق تسد كانت واضحة. أى أن الوضع عند الاستقلال كان غير مشجع على التنمية الاقتصادية.(٤١)

وقد كانت ماليزيا على شفا أزمات عرقية وعدم استقرار سياسى، ومما جعل الأمور أسوأ أن الصينيين بدءوا تمردا شيوعيا، وهاجمت قواتهم المتمردة حكومة الاستعمار البريطانى ولم تتوقف عندما تحقق الاستقلال.(٤٢) ولكن قرر الملايو عدم احتكار السلطة وحدهم، فلجئوا إلى مشاركتها مع الصينيين والهنود. وبدلاً من تأميم قطاعات ومناجم وأعمال البريطانيين والأوربيين الآخرين، تركوها فى يد الأجانب. فقد كانت التجارة حرة وغير منظمة، باستثناء فرض رسوم جمركية على منتجات أجنبية معينة.(٤٣)

وبناءًا عليه فقد طمأنت هذه السياسة المستثمرين الأجانب ورجال الأعمال، وقد كان الدافع وراء هذه السياسة هو إدراكها أن ماليزيا لم يكن لديها معرفة فى مجال الأعمال وأن التأميم كان سيتسبب فى فشل شركات وأعمال.

وبدلاً من التأميم، افتتحت الحكومة قطاعات جديدة، وجاءت ببعض الأوروبيين المخضرمين للمساعدة فى إدارتها ولتعليم الماليزيين أسرار الإدارة.

ولعل من أبرز مظاهر التعبير عن التعاون الاقتصادى بين العرقيات مد الكثير من رجال الأعمال الصينيين يد العون للشركات المالايوية المتعثرة كما اشترك العديد من رجال الأعمال الصينيين والمالايا فى مشروعات استثمارية مشتركة تعبر عن النسيج الحقيقى للمجتمع الماليزى الواحد. ويقول محاضير محمد فى هذا الصدد "نحن مدينون بشىء للصينيين الذين استقروا فى ماليزيا، فهم ماليزيون، وساهموا كثيرًا فى تنمية البلد وكذلك نحن ساهمنا بتغيير الكثير من مفاهيمنا نحو العمل وسبل التنمية".

ونتيجة للسياسات الساعية لسد فجوة الثقة بين المالاى وغير المالاى وبالأخص الصينين، فقد شهدت العلاقات العرقية تعاونًا وثيقًا جاء نتيجة إدراك العرقيات المختلفة فى المجتمع بضرورة التعاون والمشاركة بين الجميع من أجل تحقيق المصلحة المشتركة فى تحقيق التنمية والتقدم لوطنهم الواحد.

وعليه، أتت المعاملة الودية من الماليزيين مع الشركات الأجنبية بالنتيجة المرجوة لها، حيث نظر المستثمرون الأجانب إلى ماليزيا كدولة من المفيد الاستثمار فيها. فقد كان لدى ماليزيا استقرار سياسى وتكاليف معيشة منخفضة وعمال راغبون فى العمل.

لقد كان هدف حكومة ماليزيا من الترويج للاستثمار الأجنبى خلق فرص عمل للقوة العاملة الماليزية. وعليه، فقد كانت الصناعات كثيفة العمالة هى محور الاستثمار الأجنبى المباشر، ومن ثم نجحت هذه الإستراتيجية لدرجة أن ماليزيا خلقت فرص عمل أكثر من عدد العاملين فيها.[٤٤]

الشراكة الذكية بين الدولة وجمعيات رجال الأعمال

لعبت جمعيات رجال الأعمال فى ماليزيا دورًا مهمًا فى بلوغ أهداف التنمية، حيث استطاعت ماليزيا أن تروج لمفهوم الشراكة الذكية الذى حققته بين الشركات العامة والشركات الخاصة، وذلك من خلال فلسفة تقوم على التعاون الوثيق بين القطاعين العام والخاص، وتزويد القطاع الخاص بأهداف السياسات القومية بالدولة.

وفى السياق نفسه، أنشأت ماليزيا مجلسا استشاريًا "مجلس الأعمال الماليزى"، والذى يضم ٧٢ عضوًا من القطاعين العام والخاص، ويقوم المجلس بعقد حوارات بين الوزراء ورجال الأعمال، بخصوص الشأن الاقتصادى فى البلاد بمختلف أبعاده، وانبثق عن هذا المجلس" منتدى وزارة المالية الماليزية"، وينعقد المنتدى سنويا لمناقشة ميزانية الدولة قبل عرضها وإقرارها.(٤٥)

ولعل ما يوضح بجلاء أسلوب عمل الشراكة الذكية هو ما يلى:

أ- مفهوم ماليزيا المتحدة، وهذا المفهوم داخل سياق الشراكة الذكية يوحى بالسياسة الواعية الخاصة بالتعاون الثلاثى بين الجمهور والقطاع الخاص والقيادة السياسية، وتعتبر الشراكة ذكية لأن الجميع له نصيب فيها، ولا شك فى أنه لو خاضت ماليزيا تنميتها الاقتصادية دون تنفيذ هذا المفهوم لكان التقدم أبطأ من ذلك بكثير.

ب- السياسة القومية، ففى ماليزيا تمثل الجبهة الوطنية التى تضم ١٤ حزبًا سياسيًا شراكة ذكية، لأن الاحترام لا يكون تبعًا لقوة الحزب أو ضعفه، بل إنه على أساس التشارك العادل. وهناك ثلاث مجموعات عرقية ماليزية رئيسية وهى: الملايون والصينيون والهنود، وهم ممثلون بالتساوى فى مجال سياسة الحزب ومكفول لهم التمثيل العادل فى مجالس الولايات والبرلمان ومجلس الوزراء.(٤٦)

وجدير بالذكر، أن فكرة الشراكة الذكية نجحت فى نمو وتطور الاقتصاد الماليزى، وصارت ساعدًا أيمن فى إجراء الإصلاحات الاقتصادية بالبلاد. وقد كان لإشراك القطاع الخاص فى بسط وتسهيل الحصول على المعلومات، أثر فى تمتين الثقة بين الحكومة بشقيها الفيدرالى والولائى ومجتمع الأعمال، مما قاد إلى تطور نوعى فى وضع السياسات الاقتصادية، وانخفاض فى نسبة الفساد الإدارى، وازدياد فى الشفافية بمؤسسات الدولة والشركات الخاصة.

وعلى الرغم من رفض موظفى الدولة فى البداية العمل من أجل القطاع الخاص، إلا أنهم الآن يقبلونه على اعتبار انه أسهم فى تحسين دخولهم، والأجور تأتى بالفعل من الإيرادات التى تحصل عليها الحكومة من الأعمال التجارية، وكلما زاد نجاح الأعمال التجارية كان الربح الذى يحصلون عليه أكبر، ومن ثم كان العائد الذى تحصل عليه الحكومة أكبر، وبالتالى يمكنها دفع الحوافز لكل العاملين بالحكومة.(٤٧)

وقامت الحكومة الماليزية بالدعوة إلى الشراكة والتعاون مع الأعمال التجارية لكى تنمى البلاد، حيث كانت الحكومة تعتبر أنه من الواجب مساعدة القطاع الخاص على النجاح لأنه يزيد إيرادات الحكومة ويخلق فرص عمل لكثير من الناس ويدعم التنمية الاقتصادية للبلاد.

ولقد استفاد القطاع الخاص بالموقف الإيجابى للقطاع العام، ويتعاون القطاعان العام والخاص لضمان تحقيق أهداف الحكومة بسرعة، وفى نفس الوقت بأقل التكاليف، ومن ثم يستفيد الجانبان وتستفيد الأمة ككل.(٤٨)

وحقيقة الأمر، أن الشركاء الأجانب لعبوا دورًا مهمًا فى رفاهية ماليزيا ولم يواجهوا صعوبات؛ بل إنهم ربحو كثيرًا، وذلك لأنهم استطاعوا أن يبيعوا مزيدا من السلع وأن يحصلوا على مزيد من العقود فى ماليزيا.(٤٩)

وقد قدمت ماليزيا تكلفة استراتيجية للمستثمرين الأجانب الذين يعتزمون مباشرة عمليات خارجية لتصنيع تكنولوجيا متقدمة للأسواق الإقليمية والعالمية. كما وفرت الدولة للمستثمرين بيئة عمل حيوية وديناميكية، وذلك بفضل دعم الاقتصاد الموجه نحو السوق والسياسات الحكومية المشجعة للأعمال التجارية.

وتُعد ماليزيا من الدول القليلة الأولى التى قامت فى مطلع الثمانينات بصياغة سياسة الخصخصة[٥٠] واكتسبت الخبرة وحققت نجاحات عديدة فى هذا المجال وقد التزمت الدولة بخفض دور القطاع العام فى الاقتصاد عن طريق خصخصة المشروعات والخدمات التى يستطيع القطاع الخاص أن يديرها بطريقة أفضل.[٥١]

وقد سعت الدولة إلى دعم وتشجيع دور القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية منذ مطلع الثمانينيات، وتلتزم الدولة بتوفير المناخ الاستثمارى الملائم ودعم القدرة على المنافسة التجارية، ودعم النفقات ذات التأثير الإيجابى على الاستثمارات الخاصة والتى تتمثل فى التعليم والتدريب ومشروعات البنية الأساسية مع إعطاء الأولوية الكبرى للنمو وخفض معدلات التضخم الاقتصادى من أجل تجنب الآثار السلبية له، إضافة إلى أن السياسات العامة ركزت على إدارة السيولة المالية فى القطاع المصرفى على أساس أسعار الفائدة من أجل ضمان توفير العوائد المتساوية للمودعين والمستثمرين، وقامت الدولة بمسئولية أنشطة الاستثمارات العامة التى لا تحقق منافسة مباشرة للاستثمارات الخاصة وعملت –أيضًا– على ضمان انتقاء المشروعات العامة على أساس فعاليتها من أجل تحسين جودة الاستثمارات؛ وبالتالى خفض العجز الكلى فى القطاع العام، ولكى يتم التغلب على المخاطر الخارجية مثل تقلبات سعر الصرف وأسعار الفائدة تم تمويل الاستثمارات العامة من خلال موارد محلية، واتخذت الدولة موقفًا ليبراليًا فى إدارة الاقتصاد من خلال تشجيع القطاع

الخاص ودعـــم الاستثمارات المحليـــة والأجنبيـــة وتستمـر فى استراتيجيـــة الخصخصة من أجل دعم الفعالية والقدرة الإنتاجية والقدرة على المنافسة.[٥٢]

أبرز جمعيات رجال الأعمال فى المجتمع الماليزى

أ- اتحاد غرف التجارة والصناعة الصينية لماليزيا

Associated Chambers of Commerce and Industry of Malaysia

تأسس فى ١٩٤٧بمقتضى قانون الجمعيات الماليزى وفى ظل مبدأ حرية تكوين الجمعيات، تكون الاتحاد كمنظمة أعمال غير حكومية طوعية مدارة ذاتيًا، وهى تمثل حاليًا أكثر من ٢٨ ألف شركة للصينيين فى ماليزيا، بل إنها تمثل مجتمع الأعمال الصينى فى ماليزيا بوجه عام وأفراده وروابطه التجارية بوجه خاص.

ويحافظ الاتحاد على التشاور المستمر مع الحكومة ووكالاتها فى العديد من الموضوعات التى تعزز عمل القطاعات المنتمية إليها. ولما كانت هذه المنظمة يجتمع فيها تنوع فى مصالح مجتمع الأعمال (تجارة جملة وتجزئة – تجارة خارجية – صناعة – خدمات)، فإنها تسعى لإحداث توافق بين المصالح المتعارضـة لصالـح مجتمـع الأعمـال الصينى ككل. وتعمل المنظمة فى ارتباط وثيق مع الغرفة الوطنية الماليزية للتجارة والصناعة، حيث يتم تناول القرارات والإجراءات الرئيسية ذات الصلة بالسياسة الاقتصادية القومية، ومن أهم أهداف الاتحاد: تنمية التعاون بين المنظمات الأعضاء من أجل حماية مصالحهم فى المجالات التجارية والصناعية والأنشطة الاقتصادية الأخرى، توفيـــر التدريـــب للأعضـــاء وتنميـــة رفاهيتهـــم، التحكيم فى المنازعـــات بين الأعضاء.[٥٣]

ب- الغرفة الوطنية الماليزية للتجارة والصناعة

National Chamber Of Commerce and Industry of Malaysia

وهى المنظمة المظلة التى تؤلف بين خمس منظمات مجتمع مدنى ماليزية معنية بقطاعات التجارة والصناعة، ويرجع قيامها إلى عام ١٩٦٢ حين دعا

مجلس الوزراء الماليزى إلى إنشائها. وقد اتحدت أربع منظمات لتشكل الغرف المتحدة للتجارة والصناعة فى ماليزيا، وأعيد هيكلتها فى ١٩٧٤ لتشمل إتحاد الصناعات وتأخذ اسمها الحالى، ومن بين أهم أهدافها: تعزيز ودعم وحماية مصالح جميع شركات التجارة والصناعة فى ماليزيا، ومناقشة ومتابعة جميع المسائل المرتبطة بالتجارة والصناعة، تمثيل مصالح الأعضاء فى جميع المسائل التى تحال إليها من قبل الحكومة أو المنظمات الأعضاء، والحفاظ على الحوار المستمر مع الوزارات والوكالات والقيادات الحكومية، ورؤساء البعثات التى تغطى كل جانب من جوانب الأعمال التجارية والتنمية الاقتصادية التى تهم مجتمع الأعمال الماليزى.(٥٤)

ج-غرف التجارة والصناعة الهندية المتحدة الماليزية

Malaysian Associated Indian Chambers of Commerce and Industry

أنشئت فى عام ١٩٥٠ بوصفها الهيئة العليا لجميع الدوائر الهندية للتجارة والصناعة، ولاكتشاف مختلف الفرص فى مجالات تعزيز الاستثمار والتنمية الاقتصادية للمجتمع الهندى، وتتمثل أهم أهدافها فى: تسهيل ومساعدة رجال الأعمال الهنود لتشكيل غرف تجارة وصناعة لهم بكل الولايات، والتنسيق بينهم وتعميق أنشطة الغرف الهندية فى الولايات والمناطق المختلفة فى ماليزيا، وتمثيل مجتمع الأعمال الهندى لدى الحكومة الماليزية فيما يخص المسائل التى تؤثر على مصالح الأعضاء، وتنظيم مؤتمرات ومنتديات ومعارض تجارية لصالح الأعضاء.(٥٥)

د-غرفة تجارة وصناعة المالاى الماليزية

Malay Chamber of Commerce Malaysia

تأسست فى ١٩٥٧ وتضم مختلف غرف تجارة وصناعة المالاى فى جميع أنحاء ماليزيا. وتضم فى عضويتها نحو عشرة آلاف شركة ومنشأة فردية، تهدف إلى إنشاء كيان واحد لقطاع أعمال المالاى فى ماليزيا على المستوى

الوطنى ومستوى الولايات لتبنى مصالح هذا القطاع فى المجالين المهنى والأعمال، ولهذا تقوم المنظمة بإنشاء روابط وعلاقات وثيقة مع الأجهزة الحكومية والمنظمات الأخرى التى لها نفس الأهداف، كما تقوم بإجراء ما يلزم من دراسات فى كافة القضايا المرتبطة بتنمية مجتمع الأعمال المالاى، وتقوم بإنشاء شبكة بين رجال الأعمال المالاى فى الداخل والخارج، وتسعى لتنمية فرصهم فى الأنشطة المختلفة.

وتمثل هذه المنظمة واحدة من أهم آليات سياسة تمكين المالاى فى ماليزيا. ومن ثم فقد نشطت لتوحيد مجتمع الأعمال المالاى وتعزيز دورهم فى الاقتصاد الماليزى وتبنى مصالحهم فى إعداد مشروعات القوانين والسياسات والأنظمة ذات الصلة، كما عملت على توفير فرص المنح الدراسية وصناديق التمويل التى تدعم أنشطة الأعضاء، فضلا عن نشاط التوثيق مثل غيرها من الغرف كإصدار شهادات المنشأ وأى وثائق يطلبها الأعضاء لنشاطهم. كما تعمل على الحصول على ما يلزم الأعضاء من أماكن وأراضى لممارسة أنشطتهم والمساعدة فى حصولهم على قروض وتسهيلات، بالإضافة إلى القيام بالدراسات والبحوث اللازمة لأنشطة الأعضاء، والقيام بنشاط التدريب وتطوير المهارات. إضافة إلى ما تقوم به الغرفة لتشجيع مشاركة المالاى فى قطاع الأعمال وقيامهم بمبادرات ومشروعات وحشد ما يلزم ذلك من موارد، والعمل على زيادة إنتاجية وجودة أعمال المالاى وخلق مناخ ملائم لذلك.[٥٦]

هـ-اتحاد روابط سيدات الأعمال الماليزى

Malaysia،Federation of Women Entrepreneur Associations

هو عبارة عن اتحاد يقوم بتمثيل مصالح جمعيات المرأة فى ماليزيا، ويسعى إلى بناء شبكة قوية من الجمعيات تساعد فى تنمية البلاد، وتتمثل أهم أهدافه فى: حفز وإرشاد سيدات الأعمال فى الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية

وانخراطهم فى تنمية البلاد وإنجاز رؤيتها ٢٠٢٠، وخلق تحالفات استراتيجية فى قطاع الأعمال، وتقوية التعاون بين الأعضاء وبينهم وبين الحكومة، وتمثيل الأعضاء فى المحافل الدولية.(٥٧)

و- الرابطة الوطنية لصناعة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات

National Association of Industry Information and Communication Technology

أخذت هذه المنظمة على عاتقها مهمة تنمية حجم وقدرة صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الماليزية، فهى تركز على خلق شبكات بين الأعضاء ومجتمع الأعمال والحكومة وتوسع قاعدة الخدمات المقدمة للأعضاء، واستخدام وجودها الدولى فى فتح وتوسيع آفاق التصدير وتحويل التكنولوجيا. والعضوية فى هذه الرابطة مفتوحة لكل الشركات الماليزية التى تقدم منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما تشارك الرابطة فى حوارات مع الوزارات ذات الصلة كوزارة المالية ووزارة التجارة الخارجية والصناعة ووزارة التجارة الداخلية وشئون المستهلك، وتتمثل أهم أهدافها فى: توفير منتدى لتقديم حلول لمشاكل هذه الصناعة وتحقيق تقدمها، وتقديم خدمات الصناعة والتجارة للأعضاء، وتمثيل هذه الصناعة لدى الحكومة والقطاعات ذات الصلة فى الداخل والخارج.(٥٨)

ز- اتحاد روابط الصناعات الهندسية الماليزية (FOMFEIA)

Federation of Malaysian Foundries & Engineering Industries Associations

وهو الممثل الوطنى لصناعة وتجارة السلع الهندسية فى ماليزيا. تأسس فى ٧ يناير ١٩٧٧ ويضم روابط الولايات، ويسعى لتوفير المزيد من الفرص للأعضاء من خلال ربط الأطراف بعضها البعض، ويزيد حجم العضوية فيه عن ٢٠٠٠ عضو ومن بين أهدافه: إنشاء والمحافظة على الاتصال الوثيق بن روابط

الأعضاء فى مختلف الولايات الماليزية، وتنمية وحماية المصالح التجارية للأعضاء، وتشجع وتنمية وحماية مصالح صناعة السيارات فى ماليزيا.[٥٩]

ح- رابطة مطورى العقارات الماليزية

Real Estate and Housing Developers Association Malaysia

أنشئت عام ١٩٧٠ لتمثيل القطاع الخاص فى مجال التطوير العقارى فى ماليزيا، وهى عبارة عن هيئة تمثيلية وطنية تلعب دورًا محوريًا فى تطوير العقارات، وتهدف إلى تنمية وتنسيق وتطوير الأراضى وتشييد العقارات للأغراض السكنية والتجارية والصناعية وغيرها من قبل الأعضاء بما يسهم بفعالية فى التنمية الاقتصادية للبلاد، ودراسة المشاكل الناشئة عن تطوير الأراضى والتشييد وتقديم المقترحات للحكومة من خلال الوزراء المعنيين والإدارات والوكالات الحكومية المختصة.[٦٠]

ط- الرابطة الماليزية للفنادق Malaysian Association of Hotels (MAH)

تشكلت هيئة رابطة الفنادق فى ماليزيا فى عام ١٩٧٤، لبناء قوة عالية للمهارة والابتكار والانضباط وتعزيز كفاءة الفنادق لتحقيق أهداف رؤية ٢٠٢٠، وتهدف إلى تعزيز وتشجيع التعاون بين جميع الفنادق والشركات المماثلة فى الداخل والخارج فى مجالات الرابطة، وتشجيع الأعضاء على تقديم خدمات عالية الجودة، لمواكبة الاحتياجات المتغيرة لجمهور المسافرين، وتعزيز العلاقات الطيبة بين الصناعة والجمهور.[٦١]

ى- معهد البحوث الصناعية الماليزى

The Standard and industrial research institute of Malaysia

يعد بمثابة معهد يسعى إلى تعزيز الصناعة من خلال البحوث ونقل التكنولوجيا وتنمية المهارات، ويهدف إلى: التركيز على اكتشاف SIRIM وتطوير تكنولوجيات جديدة لتمكين الصناعات من التحرك فى سلسلة القيمة المضافة،

وتشجيع وتطوير مصادر جديدة للشركات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من التعاون مع SIRIM فى السعى لتحقيق النمو فى الصناعة التحويلية والتكنولوجيا وقطاعات الخدمات، وتمكين المنتجات والخدمات الماليزية فى الحصول على الاعتراف بها بسبب الجودة.[٦٢]

ك-الرابطة الماليزية لوكلاء السفر والسياحة

Malaysian Association of Tour and Travel Agents

هى عبارة عن رابطة أسسها مجموعة من وكلاء السفر لتمثيل مصالحهم فى عام ١٩٧٥، وتهدف إلى: نشر وتشجيع وتعزيز وتوسيع نطاق السياحة والسفر والتجارة، وتشجيع السياحة لماليزيا، وتنظيم المعارض والندوات وورش العمل لخلق وعى عام لصناعة السياحة، وتقديم بيان باسم أعضاء الحكومة وجميع المنظمات التى ترتبط بها وذات الاهتمام المشترك.[٦٣]

ل- رابطة البنائين الماليزية Master Builders Association Malaysia

تأسست فى عام ١٩٥٤ من قبل مجموعة من رجال الأعمال الماليزين، وتلعب دورًا مهمًا فى التنمية والتقدم فى صناعة البناء، وتهدف إلى: تعزيز وتنسيق تطوير صناعة البناء، وتعزيز التدابير الرامية إلى تأمين إجراء تحسينات تتعلق بالتقنيات والإجراءات والأساليب فى صناعة البناء، وتنظيم برامج التدريب والحلقات الدراسية والندوات والمؤتمرات والاتفاقيات والمعارض ذات الصلة بصناعة البناء والتشييد، وتحديد ودراسة المشاكل التى تنشأ فى مجال صناعة البناء ومناقشة واستكشاف الحلول مع الجهات الحكومية ذات الصلة والمؤسسات المهنية.[٦٤]

م- مركز تبادل معلومات الإستثمار والتجارة والتكنولوجيا بين دول الجنوب

Trade and Technology Data Exchange Center،South-South investment

هو عبارة عن مركز لتبادل المعلومات فى مجال الاستثمار والتجارة والتكنولوجيا بين دول الجنوب، ومن بين أهدافه: تعزيز التدفقات التجارية المباشرة للسلع الأساسية بين بلدان الجنوب والمؤسسات، وتطوير أسواق جنوب لصادرات السلع المصنعة، والتأكيد على أن تعاون الجنوب- الجنوب فى العلوم والتكنولوجيا يشكل سياسة للتعاون يتعين على الدول أن تنفذها لمواجهة تحدى تعميق التنمية والتقدم الاقتصادى والاجتماعى.(٦٥)

ن- مركز معلومات العلوم والتكنولوجيا الماليزى

The Malaysian Science and Technology Information Center

تم تأسيسه فى عام ١٩٩٢، بهدف دعم وتوفير أساس لاتخاذ القرارات وتحديد الأولويات وتخطيط وتنفيذ أسس السياسات فى البلاد، وتوجيه المستخدمين إلى مصادر المعلومات ذات الصلة سواء داخل المنطقة أو خارجها، ويسعى إلى المساهمة فى التنمية الوطنية والتحديث بما يتوافق مع رؤية ٢٠٢٠، وتحديد الأولويات وتخطيط وتنفيذ السياسات.(٦٦)

س- جمعية رجال الأعمال الهندية- الماليزية

Malaysian Indian Business Association

أنشئت عام ١٩٩٩ لمساعدة الهنود فى جميع القطاعات التجارية، وبها ٢٥٠٠ عضو على المستوى الوطنى، وتهدف إلى تكوين أكبر شريحة من الشركات، وحماية مصالح الشركات الهندية القائمة، ومساعدة الهنود فى النجاح فى الأعمال التجارية، وتحقيق قدر أكبر من المهارات المهنية، وتمويل القروض التجارية الأهلية، كما تهدف إلى تدريب وتسليح أعضائها مع معرفة أفضل للأعمال والمهارات فى إعدادهم للتعامل مع الوكالات الحكومية ذات الصلة والشركاء التجاريين المحتملين.(٦٧)

من العرض السابق، يتضح أن جمعيات رجال الأعمال فى كوريا الجنوبية وماليزيا لعبت دورًا كبيرًا وفاعلاً فى تحقيق أهداف التنمية.

نرى أن غالبيتها تتمتع باستقلال مالى وإدارى عن أجهزة الدولة وعن قطاع الأعمال الخاص، وقد أسهمت بدور بارز فى التنمية، حيث تتعرض جمعيات رجال الأعمال فى كوريا الجنوبية وماليزيا لعدد من القضايا الاقتصادية مثل: سياسة الانفتاح الاقتصادى، ودور الطابع الاقتصادى فى تشكيله ونشاطه، وكيف واجهت هذه الجمعيات الأزمات التى تعرضت لها البلاد.

كما يلاحظ على جمعيات رجال الأعمال فى كوريا الجنوبية أنها تحتفظ بعلاقة قوية مع الحكومة، وهذا ما يتضح فى التعاون فى بعض الأنشطة. (٦٨)

وعن علاقة هذه الجمعيات بالدولة، فنجد تبدل وضع الاصطدام والمعاداة بين الطرفين إلى حالة مختلفة تميزت بالتعاون المتبادل فى كثير من الأحيان مع التفاوض والإقناع. (٦٩)

وشهدت جمعيات رجال الأعمال فى ماليزيا تطورًا غير مسبوق، فقد تعددت هذه المؤسسات وتزايدت أدوارها فى كل قضايا المجتمع الماليزى. (٧٠)

وقد شهد عقدا السبعينيات والثمانينيات تطورات ونموًا كبيرًا فى جمعيات رجال الأعمال فى ماليزيا. (٧١) مثلت التعددية العرقية أحد الأسباب المحورية لتعدد جمعيات رجال الأعمال. ولعبت جمعيات رجال الأعمال فى ماليزيا دورًا فاعلاً من خلال مجموعة من المنظمات والمؤسسات التى أصبح لها مكانة فى الدولة الماليزية. (٧٢)

وتعمل معظم جمعيات رجال الأعمال فى ماليزيا على ممارسة أدوارها كمؤسسات وسيطة بين الأفراد من جانب والدولة من جانب أخر، وذلك من خلال شراكة ذكية بين الحكومة والمنظمات. (٧٣)

وعلى الرغم من أن هناك إطارًا عامًا للمجتمع المدنى فى ماليزيا واتساع مساحة الحركة والدور أمام العديد منها إلا أنها لم تبارح بدورها طور التشكيل والتكوين والتبلور، فعملية البناء والنضج لم تكتمل بعد. (٧٤)

احتفظت الدولة فى كوريا الجنوبية بدور استراتيجى لتشخيص المجالات المستقبلية ووضع سياستها الاقتصادية قيد التطبيق، واعتمدت من أجل تنفيذ سياستها على التكتلات الصناعية الكبرى (التشبول Chaebol)، والتى تغطى قطاعات متنوعة من الصناعة إلى الخدمات.

وفى ماليزيا عن طريق دعوة المستثمرين الأجانب دخلت الدولة بالفعل فى شراكة ذكية مع جمعيات رجال الأعمال حقق فيها الطرفان المكاسب، فقد استطاع الماليزيون ممارسة الشراكة الذكية منذ الاستقلال وقاموا ببناء بلدٍ مزدهرٍ لكل إنسان فيه نصُيبه العـادل، وبدا الأمر وكأنهم سيستمرون فى التنمية إلى أن يحققوا هدفهــم بأن تصبح ماليزيا بلدًا متقدمًا بحلول عام ٢٠٢٠. وبدت الشراكات الذكية التى أقاموها بين الجماعات العرقية المختلفة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وبين العمال والإدارة من الثبات بحيث تعزز من نمو البلاد. (٧٥)

القسم الثالث: الدروس المستفادة لمصر

هناك تباين بالتأكيد بين الظروف المحلية والدولية التى بدأت فيها جمعيات رجال الأعمال فى كوريا الجنوبية وماليزيا والتى جعلتها تلعب دورًا مهمًا فى التنمية بالمقارنة بالمرحلة المهمة التى يمر بها الاقتصاد المصرى وعملية الإصلاح الاقتصادى الجارية وما تقتضيه المرحلة الحالية من الانفتاح على النماذج والخبرات التنموية، خاصة الآسيوية، الأمر الذى يجعل ضرورة الرجوع إلى هذه التجارب، واستقراء الخبرة والدور التنموى لجمعيات رجال الأعمال فى الدول محل الدراسة، بهدف استخلاص الدروس المهمة وإعادة قراءتها فى ضوء

الواقع المصرى الراهن من حيث تدشين التجربة التنموية فى مصر. وفى حدود ما تم طرحه، يمكن تحديد أهم هذه الدروس فيما يلى:

١- سيادة مفهوم شركاء التنمية بين الدولة وجمعيات رجال الأعمال، باعتبار أن هذه الشراكة هى عقد اجتماعى بين الطرفين، ينطوى على أدوار واضحة لكل طرف من الأطراف، يستوجب إعادة تحديد مجالات العمل والنشاط لكل منهم، وتوثيق العلاقة ما بين الجهاز التنفيذى وجمعيات رجال الأعمال والقدرة المستقلة لدى كل من طرفى هذه العلاقة على تبنى تفضيلات اقتصادية معينة وصياغتها فى شكل استراتيجيات وسياسات للتنمية وتنفيذها بدرجة عالية من الرشادة والكفاءة الإنتاجية.

٢- ضرورة الإبقاء على الدور التنموى للدولة، كباعثة للمشاريع عبر مؤسساتها العمومية، وممولة لبرامج تطوير التقنية الحديثة، وضامنة للتشغيل فى ظل مناخ استثمارى مشجع.

٣- سعى جمعيات رجال الأعمال إلى تحقيق قدر أكبر من المهارات المهنية، وتدريب وتسليح أعضائها مع معرفة أفضل للأعمال والمهارات فى إعدادهم للتعامل مع الوكالات الحكومية ذات الصلة والشركاء التجاريين.

٤- تركيز جمعيات رجال الأعمال على خلق شبكات بين الأعضاء ومجتمع الأعمال والحكومة وتوسع قاعدة الخدمات المقدمة للأعضاء، واستخدام وجودها الدولى فى فتح وتوسيع آفاق التصدير وتحويل التكنولوجيا.

٥- توقيع اتفاقيات تعاون مشترك مع منظمات شباب الأعمال فى كوريا الجنوبية وماليزيا؛ بهدف تبادل المعلومات والاستفادة من الإمكانات والخبرات المتاحة لدى الطرفين.

٦- تبادل الخبرات فيما يتعلق بتكنولوجيا التعليم وذلك من خلال الزيارات الميدانية المتبادلة بين خبراء دول الإقليمين للمراكز والمؤسسات المهتمة بتصميم وإنتاج تقنية التعليم.

٧- العمل على تفعيل الإستراتيجيات الوطنية لخفض الفقر ووضع السياسات اللازمة التى تكفل تحقيق نمو اقتصادى منحاز للفقراء، من خلال الاهتمام بتحسين مناخ الاستثمار.

٨- أن التنمية فى كوريا الجنوبية وماليزيا كانتا من صنع الشعوب فى المقام الأول، التّى لم تجد غضاضة فى الانفتاح على تيّارات الحداثة الوافدة، ولكن أبقت على منظومة قيمها المرجعيّة، ووظفتها فى مجال البناء الاقتصادى.

٩- النجاح التنموى فى كل من كوريا الجنوبيّة وماليزيا تأتى بالأساس من نموذج قائم على الإيمان بجدوى الاعتماد على الإنتاج ودوره فى خلق الثروة والتنويع فى مصادره.

١٠- إفساح المجال لجهود ريادة الأعمال وتأكيد الحفاظ على حقوق الملكية، وتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة.

١١- تحفيز وإرشاد سيدات الأعمال فى الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية وانخراطهم فى تنمية البلاد على النحو الذى يسهم فى زيادة الإنتاجية وتحقيق الازدهار وخلق فرص العمل والنمو الاقتصادى فى مجمله.

١٢- دراسة وتعزيز قطاعات السياحة والسفر والتجارة لتثقيف الجمهور بشأن وظيفة وكلاء السفر والرحلات، والحد من المنافسة غير العادلة من دون التدخل بأى شكل من الأشكال مع المبادرة والمشاريع على أساس تجارى عادل.

خاتمـــة

من خلال ما تمت مناقشته فى هذه الدراسة يتضح أن الأصل فى العلاقة بين الدولة وجمعيات رجال الأعمال فى كوريا الجنوبية وماليزيا، إنها علاقة تكامل واعتماد متبادل وتوزيع للأدوار، وليست علاقة تناقض أو خصومة. فجمعيات رجال الأعمال ما هى إلا أحد تجليات الدولة الحديثة التى توفر شرط قيامها عن طريق تقنين نظام للحقوق ينظم ممارسات كافة الأطراف داخل المجتمع.

وعلى الرغم من أن جمعيات رجال الأعمال فى الدولتين محل الدراسة مملوك لأفراد أو عائلات إلا أن سياساتها كانت متلائمة دائما مع السياسات الحكومية، فهى شريك كامل مستفيد ومفيد للدولة اقتصاديًا وسياسيًا وأيضًا اجتماعيًا، وداخليًا وخارجيًا.

الهوامش والمراجع

1- David Marsh ‘Marxism’، in، David Marsh and Gerry Stoker (eds.)، Theory and Methods in Political Science، (New York: Palgrave MacMillan، 2002)، pp. 153-171.

2- John Martz، ‘Bureaucratic-Authoritarianism، Transitional to Democracy، and the [1] Political-Culture Dimension’، in، Howard Wiarda (ed.)، New Directions in Comparative Politics (San Francisco: Westview Press،1991)، pp. 199-217.

Look Also:

Tony Smith, The Dependency Approach in Howard Wiarda (ed.) New Directions in Comparative Politics (San Francisco: Westview Press1991) pp. 118-130.

٣- تقرير صادر عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، استدامة منظمات المجتمع المدنى لعام ٢٠١٢، ص٤، على الرابط التالى:

https://www.usaid.gov/sites/default/files/.../1866/2012MENACSOSI٪20Arabic.pdf

4- The world book encyclopedia (Lndon: Scott Fetzer Copany 1991) p.251.

٥- كاميليا محمد فوزى، مفهوم رجل الأعمال فى البيئة المصرية: دراسة ميدانية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، ١٩٩٥، ص ص ١٣٩، ١٤٠.

6- http://www.businessdictionary.com/definition/businessman.html

7- Lanzalaco L "Coping with heterogeneity: peak associations of business within and across western European nations" in Organised Interests and the European Community Eds J Greenwood J R Grote K Ronit (Sage London,1992) pp 173 - 192.

٨- نزار قنوع؛ سمير ناصر، فخ المديونية كأحد أساليب جماعات الضغط الاقتصادى الدولى، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٢٨)، العدد (١) ٢٠٠٦، ص٧٦.

٩- عزمى بشارة، المجتمع المدنى، دراسة نقدية مع إشارة إلى المجتمع المدنى العربى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨، ص ١٤-١٥.

10- Silva، Edwards، The State and Capital in Chile: Business Elites، Technocrats and Market Economies، (Boulder: West view 1996)، p.114-117.

١١- كمال المنوفى، أصول النظم السياسية المقارنة، الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٧.

وجلال معوض، قضايا نظرية فى السياسة المقارنة، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣.

١٢- عزمى بشارة، مرجع سابق، ص ١٤-١٥.

١٣- تقرير صادر عن مركز المشروعات الدولية الخاصة، قضايا الإصلاح الاقتصادى... جمعيات الأعمال، ومناخ الأعمال والنمو الاقتصادى: شواهد من الاقتصاديات التى تمر بمرحلة الانتقال، ص٣، على الرابط التالى:

http://www.cipe-arabia.org/index.php/publications/feature-services/1221-business-associations-business-climate-and-economic-growth

١٤- المرجع السابق، ص ص ٤-٥.

١٥- الثقافة السياسية بصفة خاصة تلعب دورا محوريًا يؤثر ويشكل مجموعة من الأفكار والآراء التى يحملها الفرد فى مجتمع ما. تعرف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية الثقافة السياسية على أنها مجموعة المواقف والمعتقدات والمشاعر التى تعطى معنى للعملية السياسية وللقواعد التى تحكم السلوك فى النظام السياسى، وهى تشمل كلٍ من القيم السياسية وإجراءات تشغيل الحكومة.

Pye & Verba (ed) Political Culture and Political Development :Princeton University Press 1965 p.7-10.

وترتبط الثقافة السياسية بالأساس بالمجتمع دون الدولة، مما يعنى من الصعوبة إخضاع المتغير الثقافى للسياسة وضرورة لجوء الدولة للمجتمع ذاته لحفز المتغير الثقافى من داخله ودون التدخل السياسى المباشر، أنظر: هدى ميتكيس، النظام السياسى الكورى الجنوبى والبعد الثقافى، فى: هدى ميتكيس، خديجة عرفة (محرران)، النظام الحزبى وقضايا التنمية فى كوريا الجنوبية، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٥، ص٥.

16- Andrew Eungi Kim Christianity Shamanism and Modernization in South Korea Cross Currents Spring- Summer 2000P1 at http://Koreamosaic.net/ articles/ Syneretism.Pdf

١٧- نجلاء الرفاعى، التحول الديمقراطى فى كوريا الجنوبية وتايوان، فى: محمد السيد سليم، السيد صدقى عابدين (محرران)، التحولات الديمقراطية فى آسيا، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٩، ص ١٢٠.

١٨- نصر محمد عارف، البعد الثقافى فى التجارب الآسيوية للتنمية: دراسة فى إشكالية الخصوصية والعالمية، فى: محمد السيد سليم، نيفين مسعد (محرران)، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية فى آسيا، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٧، ص ٥٧.

19- Hong Mei South Korea Celebrates the 2560 Th Anniversary of Confucius Birthday The Epoch Times ، October 12 2009 p5.

٢٠- اقترن مفهوم الدولة التنموية فى الأدبيات بما حققته دول شرق وجنوب شرق آسيا والتى تعد من النماذج شديدة الخصوصية على ضوء نجاحها فى تحقيق القفزة التصنيعية فى فترة لا تتجاوز ثلاث حقب، و"الدولة التنموية" The Developmental State هى تلك الدولة التى تؤسس شرعيتها على قدرتها على إطلاق عمليه تنموية متواصلة، وجدير بالذكر أن هناك إجماع فى الفكر التنموى الحديث حول أهمية الدور "المحفز" للدولة التنموية، الذى يأخذ شكل الإرشاد الاستراتيجى (Strategic guidance) فى توجيه عمليات التنمية فى ظل اقتصاد السوق. وهناك العديد من الأدلة الإحصائية التى توضح أهمية دور "الدولة المحفزة" فى إحداث تغييرات كبيرة

وجوهرية فى "التركيبة القطاعية" للبلدان حديثة التصنيع فى بلدان جنوب شرق آسيا، انظر:

Meredith Woo-Cumings The Development State (America: Cornell University 1999) p32.

٢١- مينا اسحق طانيوس، التحول الديمقراطى لكوريا الجنوبية وأثره على تغير سياستها الخارجية تجاه كوريا الشمالية، المكتب العربى للمعارف، ص١٤٦.

22- Chung H.Lee The Political Economy Of Institutional Reform in Korea The Journal of The Asia Pacific Economy Vol.10No.3 August 2005pp. 261-264.

٢٣- دور الحكومة فى التنمية الاقتصادية، على الرابط التالى:

http://www.myqalqilia.com/Role-of-Government.htm

24- Chung H.Lee The Political Economy Of Institutional Reform in Korea The Journal of The Asia Pacific Economy Vol.10 No.3 August 2005 pp.261-264.

٢٥- بيونج ناك سونج (مؤلف)، عبد الله شحاتة (مترجم)، صعود الاقتصاد الكورى، القاهرة، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية،٢٠٠٦، ص ١٥٧.

٢٦- سمير توفيق إسحاق، "الدروس المستفادة لمصر من التجربة التنموية الكورية"، فى: محمد السيد سليم (محرر)، مرجع سابق، ص ٦٧٨.

٢٧- العلاقات الاقتصادية بين مصر وكوريا الجنوبية خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٨، وزارة التجارة والصناعة، قطاع الاتفاقيات التجارية، الإدارة المركزية للاتفاقيات الثنائية ومتعددة الإطراف، ص٨.

28- The Political Economy Of Financial Liberalization in South KoreaState Big Business and Foreign Investors Asian Survey Vol. XLiX No.2 March /April، 2009 pp. 222-224.

٢٩- ووكامينجز، ميريديث (٢٠٠٠)، "التجربة الكورية: الديمقراطية وأسلوب الإدارة المثلى" نقلا عن الموقع الالكترونى :

http://www.cipe-arabia.org/files/html/art/0401.htm

30- Chung H.Lee The Political Economy Of Institutional Reform In Korea The Journal Of The Asia Pacific Economy Vol. 10 No.3August 2005pp261-264.

٣١- سمير توفيق، مرجع سابق، ص٢٨٤.

32- The World's Largest Companies 2016;https://www.forbes.co

٣٣- الموقع الرسمى للاتحاد، ٢٠١٧، على الرابط التالى:

http://www.fki.or.kr/en/about/Intro.aspx

٣٤- الموقع الرسمى للاتحاد،٢٠١٧، على الرابط التالى:

www. fktu.or.kr

٣٥- الموقع الرسمى للاتحاد، ٢٠١٧،على الرابط التالى:

www.kita.org

٣٦- انظر الموقع الرسمى للاتحاد، ٢٠١٧، على الرابط التالى:

www.kncc.or.kr/eng

37- James E.Hoare، Historical Dictionary of the Republic of Korea (New York: Rowman & Littlefield 2015) P344.

٣٨- حوار وزارة الصناعة والتجارة الدولية، هنا ماليزيا، على الرابط التالى:

http://arab.malaybiz.com/2012/06/blog-post_7048.html

٣٩- خطبة لمنتدى مجلس التعاون الخليجى: المقصد التالى للاستثمار الدولى، أبو ظبى، الإمارات، فى ٤ مايو٢٠٠٤، فى: عمر الرفاعى، (مترجم)، خطابات محاضير محمد، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧، ص١٠٣.

٤٠- جابر سعيد عوض، محاضير محمد وقضية التعدية العرقية فى المجتمع الماليزى، فى: كمال المنوفى، جابر سعيد عوض(محرران)، الفكر السياسى لمحاضير محمد، جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠٠٦ ، ص ص ١٨٢- ١٨٤.

41- Mahathir Mohammad The Way Forward (London: weidenfeld and Nickolson.1998) p.41

٤٢- إسماعيل صبرى مقلد، إندونيسيا ومشكلة ماليزيا، مجلة السياسة الدولية، العدد السادس، أكتوبر ١٩٦٦، ص ١٤٠.

٤٣- خطبة لمنتدى مجلس التعاون الخليجى، فى: عمر الرفاعى، مرجع سابق، ص ١٠٤.

٤٤- عمر الرفاعى، مرجع سابق، ص ١٠٥.

٤٥- حسن دوكه، "كوالالمبور ماليزيا وتفعيل الشراكة الذكية"، منتدى لنكاوى، جريدة الاتحاد، على الرابط التالى:

http://www.alittihad.ae/details.php?id=133539 &y=2007#ixzz1dTWGSw5q

٤٦- محاضير محمد، "العولمة والشراكة الذكية والحكمة"، المجلد الرابع، مرجع سابق، ص ١٣٣.

٤٧- المرجع السابق، ص ١٢٢.

٤٨- المرجع السابق، ص١١٥.

٤٩- المرجع السابق، ص ٨.

٥٠- هيئة التنمية الصناعية، "الاستثمار فى ماليزيا"، على الرابط التالى:

www.mida.gov.my/a/abic2/index.php?page=invest-in-malay http://

٥١- "ماليزيا: اعتبارات وتوجهات سياسية فى التنمية الاقتصادية"، هنا ماليزيا، على الرابط التالى:

http://arab.malaybiz.com/2012/06/blog-post_4217.html

٥٢- "ماليزيا: دور القطاع الخاص والخصخصة"، هنا ماليزيا، على الرابط التالى:

http://arab.malaybiz.com/2012/06/blog-post_3191.html

٥٣- انظر الموقع الرسمى غرف التجارة والصناعة، ٢٠١٧، على الرابط التالى:

www.maicci.org.my

www.compass.com

٥٤- انظر الموقع الرسمى للغرفة الوطنية الماليزية، ٢٠١٦، على الرابط التالى:

www.fmm.org.my

٥٥- انظر الموقع الرسمى غرفة التجارة والصناعة الهندية، ٢٠١٧، على الرابط التالى:

www.mdbc.com.my

٥٦- انظر الموقع الرسمى لغرفة تجارة وصناعة المالاى ،٢٠١٤، على الرابط التالى:

www.biztradeshows.com

٥٧- انظر الموقع الرسمى اتحاد روابط سيدات الأعمال، ٢٠١٣،على الرابط التالى:

http://fem.womencommunity.net www.womencommunity.net

٥٨- انظر الموقع الرسمى للرابطة الوطنية لصناعة تكنولوجيا المعلومات، ٢٠١٧، على الرابط التالى: www.pikom.org.my

٥٩- انظر الموقع الرسمى للرابطة الوطنية لصناعة تكنولوجيا المعلومات،٢٠١٦، على الرابط التالى:www.pikom.org.my

٦٠- انظر الموقع الرسمى لرابطة مطورى العقارات، ٢٠١٧، على الرابط التالى: www.maa.org.my- www.rehda.com

٦١- انظر الموقع الرسمى للرابطة الماليزية للفنادق، ٢٠١٧، على الرابط التالى:

www.hotels.org.my

٦٢- انظر الموقع الرسمى لمعهد البحوث الصناعة، ٢٠١٧، على الرابط التالى:

http://www.sirim.my

www.malaysia.gov.my/.../StandardandAccreditation/SIRIM

٦٣- انظر الموقع الرسمى الرابطة الماليزية لوكلاء السفر والسياحة، ٢٠١٧، على الرابط التالى: http://www.matta.org.my

٦٤- انظر الموقع الرسمى لرابطة البنائين الماليزيين،٢٠١٧، على الرابط التالى:

www.mbam.org.my

٦٥- انظر الموقع الرسمى لمركز الاستثمار،٢٠١٧، على الرابط التالى:

www.g77.org/doc/sjdocs.htm

٦٦- انظر الموقع الرسمى لمركز المعلومات،٢٠١٧، على الرابط التالى:

http://www.mastic.gov.my

٦٧- انظر الموقع الرسمى جمعية رجال الأعمال الهندية الماليزية، ٢٠١٧، على الرابط التالى:

www.maicci.org.my/ngo.htm

٦٨- أحمد ثابت، خصائص المجتمع فى كوريا، فى: هدى ميتكيس، السيد صدقى (محرران)، المجتمع المدنى فى كوريا، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٤، ص ص ١٨، ١٩.

٦٩- المرجع السابق، ص ص ٣٩، ٤٠.

٧٠- أحمد الرشيدى، الإطار القانونى السياسى لمؤسسات المجتمع المدنى فى ماليزيا، فى: جابر عوض، حسن بصرى (محرران)، المجتمع المدنى فى ماليزيا القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠١١، ص٧.

٧١- المرجع السابق، ص٣٣٨.

٧٢- ماجدة صالح، المجتمع المدنى فى الخبرة الآسيوية: قضايا نظرية وحالات تطبيقية، فى: جابر عوض، ماجدة صالح (محرران)، المجتمع المدنى فى الخبرة الآسيوية، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠١٠، ص .٢١٣

٧٣- المرجع السابق، ص ٢١٣.

٧٤- هدى ميتكيس، المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى ماليزيا، فى: جابر عوض، حسن بصرى (محرران)، المجتمع المدنى فى ماليزيا، القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠٠٩، ص ٣٤٧.

٧٥- ناهد عز الدين، تطور مؤسسات المجتمع المدنى فى ماليزيا، فى: هدى ميتكيس، حسن بصرى (محرران)، قضايا الإصلاح فى ماليزيا، القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠١٠، ص ١٣٣.

Abstract

THE ROLE OF BUSINESSMEN SOCIETIES IN THE DEVELOPMENT OF SOUTH KOREA AND MALAYSIA AND THE LESSONS LEARNED FOR EGYPT

Wafaa Lotfy

This article seeks to shed light on the role of business associations in development in South Korea and Malaysia. This is done by highlighting the nature of the relationship between the state and businessmen associations and understanding the extent of the influence of Asian culture in an attempt to find out the lessons learned from the experience of these two countries with regard to Egypt.